Munich Personal RePEc Archive

# Industrialization Leads Comprehensive Development in Egypt

Attia, Sayed

28 December 2016

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/89074/
MPRA Paper No. 89074, posted 24 Sep 2018 05:08 UTC

**الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي**

**والإحصاء والتشريع**

**----------**

# التصنيع قاطرة التنمية الشاملة في مصر

**إعداد: سيد معوض أحمد عطية**

**مدير عام مكافحة الإغراق**

**جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية-وزارة التجارة والصناعة-مصر**

**باحث دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة**

**المؤتمر العلمي السنوي الثامن والعشرين للاقتصاديين المصريين**

**الذي تنظمه الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع**

**28-29 ديسمبر 2016**

**Email:sayed_attia@hotmail.com , and s.moawad@tas.gov.eg**

**Phone: 012 84425866**

**الفهرس**


1. ملخص.....3
2. مقدمة.....4
3. خلفية عن تاريخ التصنيع في مصر.....6
4. مفاهيم واهداف التنمية والتصنيع.....8
   4-1. مفهوم التنمية.....8
   4-2. أهداف التنمية.....9
   4-3. مفهوم التصنيع.....9
   4-4. أهداف التصنيع.....9
5. دور التصنيع في التنمية الاقتصادية في مصر.....10
   5-1. مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي.....10
   5-2. مساهمة الصناعة في إجمالي الاستثمارات العامة.....12
   5-3. التصنيع وخلق فرص العمل.....14
6. استراتيجيات التصنيع في مصر.....15
   6-1. استراتيجية الإحلال محل الواردات.....15
   6-2. استراتيجية التصنيع للتصدير.....15
   6-3. تقييم استراتيجيات التصنيع في مصر.....16
7. مواصفات السياسة الصناعية الناجحة التي يتعين على مصر اتباعها.....18
8. التصنيع في مصر بين الفرص والتحديات.....20
   8-1. الفرص المتاحة للتصنيع في مصر.....20
   8-2. التحديات التي تواجه التصنيع في مصر.....21
      8-2-1. تحديات داخلية.....21
      8-2-2. تحديات خارجية.....24
9. مفهوم وأهداف وأليات تحديث الصناعة.....25
   9-1. استراتيجيات تحديث الصناعة.....25
   9-2. النتائج التي يتعين أن يحققها برنامج تحديث الصناعة.....26
   9-3. أثار برنامج تحديث الصناعة.....26
   9-4. محاور برنامج تحديث الصناعة..... 27
      9-4-1. محور تهيئة المناخ الملائم لتكوير الكفاءة الصناعية.....27
      9-4-2. محور تنمية القدرات التنافسية والتكامل بين المشروعات.....27
      9-4-3. محور خلق ظروف التحول التدريجي في سلوكيات ومفاهيم رجال الأعمال.....27
10. دور المؤسسات الصناعية في تحديث وتطوير الصناعة في مصر.....
11. مقارنة تجربة كوريا الجنوبية وتجربة مصر في التصنيع، ولماذا تقدمت كوريا وتخلفت مصر؟ .....29
12. مستقبل التصنيع في مصر.....32
13. النتائج والتوصيات.....33
14. المراجع.....34

## 1. ملخص

يعتبر التصنيع قاطرة التنمية الشاملة في مصر لعدة أسباب منها **أولا**، تميز التصنيع بروابط خلفية وامامية قوية تربطه بالأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد وهي الزراعة والخدمات، **ثانيا**، يولد التصنيع فرص عمل كثيرة خاصة في الصناعات كثيفة العمل، **ثالثا**، يعتبر التصنيع حافزا لنقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات، **رابعا**، يساهم التصنيع في تعميق مسيرة مصر نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي.

تعرض هذه الورقة أهمية التصنيع في تحقيق التنمية الشاملة في مصر حيث تستعرض مفهوم التنمية وأهدافها، مفهوم التصنيع وأهدافه، تحديث الصناعة ومحاور هذا التحديث، وتشير الورقة الي استراتيجيات التصنيع التي تبنتها مصر، وأسباب فشل التحول من الإحلال محل الواردات إلى التصنيع للتصدير. تعرض الورقة أيضا الفرص والتحديات أمام التصنيع في مصر، وتنتهي الورقة إلى مجموعة من التوصيات.

المصطلحات الرئيسية: التصنيع، التنمية الشاملة، تحديث الصناعة، استراتيجيات التصنيع.

## 2. مقدمة:

التصنيع الناجح هو حجر الزاوية في مستقبل مصر الاقتصادي وهو الضمانة لتحقيق التنمية الشاملة التي لا تقف عند مجرد زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وانما تلك التي يصاحبها القضاء على الفقر والبطالة وتقليل التفاوت بين الطبقات. استقر رأي الاقتصاديين على أن الدول المتقدمة هي الدول المتقدمة صناعيا، ومن هذا المنطلق لابد أن تنهض مصر صناعيا حتى تستطيع تلبية احتياجات العدد المتزايد باستمرار في السكان من جانب، والحصول علي نصيب من السوق الدولي في ظل منافسة حادة بين أطراف دولية تتسابق للحصول علي أكبر حصة سوقية من السوق العالمي وفق قواعد منظمة التجارة العالمية التي تحكم النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، من جانب أخر.

هذا ويعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري وهو المحرك الرئيسي لقاطرة التنمية الشاملة، من هذا المنطلق بات ضروريا تحديث الصناعة المصرية للارتقاء بجودة المنتجات من حيث السعر والتكلفة لتحقيق الميزة التنافسية للمنتجات المصرية في عصر لم تعد الميزة النسبية كافية وحدها للنفاذ للأسواق الدولية.

منذ الثورة الصناعية في القرن السابع عشر صار التصنيع يشكل جوهر عملية التغير الهيكلي من خلال ما يحدثه من خلق مستوي مرتفع من الناتج والتشغيل وما يستتبع ذلك من تحقيق معدلات غير مسبوقة في نمو الدخل وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على السلع المصنعة ويصاحب ذلك تحولات كبيرة في قوة العمل من المناطق الريفية الي المناطق الحضرية، هذا الوضع تكرر على مستوي العالم كلما تحولت الدول الي درجة اعلي من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أثبتت التجارب أن التصنيع يولد خارجيات في التنمية التكنولوجية وخلق المهارات والتعلم وكلها عوامل جوهرية لتحقيق التنافسية.

يتيح التصنيع للدول ان تنتقل من مستوي اقل تكنولوجيا الي مستو اعلي تكنولوجيا، ومن قيمة مضافة أقل الي قيمة مضافة أعلي، ومن انتاجية منخفضة الي انتاجية مرتفعة وكلها عوامل تؤدي الي تطور الدول صناعيا.

يعتبر التصنيع، بمعناه الواسع، أي الذي لا يقتصر على مجرد إنتاج السلع المصنعة، بل يتسع ليشمل استخدام الأساليب الفنية الحديثة في مختلف القطاعات الإنتاجية، بعدا جوهريا ومتكاملا مع أية محاولة للتنمية الاقتصادية أيا كانت طبيعة هيكل المواد الإنتاجية المتاحة. هذا وتزداد الأهمية النسبية للتصنيع في مصر نظرا لما يعانيه هيكل مواردها الإنتاجية من اختلال كبير في التوازن بين الزيادة السكانية وامكانية زيادة الإنتاج [1].

يعتبر التصنيع المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في كافة المجتمعات ولم يقتصر دور التصنيع على مجرد المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في خلق فرص العمل وزيادة الدخل، إذ ينبغي على صانع السياسة أن يضع في اعتباره أن التصنيع لم يعد وسيلة لتلبية احتياجات السوق المحلي أو الإحلال محل الواردات كما كان الحال في الماضي، وانما أضحي التصنيع وسيلة للتنمية الاقتصادية الشاملة والتطور المجتمعي من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة والتعامل مع ثقافات متنوعة وما يترتب على ذلك من تسويق للثقافة المصرية من خلال

المنتجات التي يتم تصديرها. يجب ألا يغيب عن الأذهان أن المفهوم الحديث للتنمية ينظر إليها على أنها عملية مجتمعية شاملة تغطي الإنتاج وزيادته، كما تغطي الخدمات مع تنوع مجالاتها، وتؤدي إلى تغيير السلوك الاجتماعي وما يرتبط بها من قيم تسود المجتمع.

لا جدال في أن التصنيع هو نقطة الانطلاق للاقتصاد المصري في التغلب على مشاكله المزمنة التي تراكمت عبر السنين وظلت نسبة التصنيع من الناتج القومي الإجمالي تتأرجح حول 16 في المائة منذ ستينيات القرن العشرين وحتى تاريخه ومن ثم لم يحدث التراكم الرأسمالي الذي يساهم في تكوين الثروة وفقا لأدم سميث. إن تقييم الأداء الصناعي في الاقتصاد المصري يدعو صانعي السياسات إلى التفكير جديا في دراسة أسباب تخلف الأداء الصناعي في مصر - مقارنة بدول أخري مثل كوريا الجنوبية التي بدأت نهضتها الصناعية بعد مصر- والبحث الفوري عن الحلول وهي ليست مستحيلة شريطة توافر الرؤية والإرادة والإدارة.

إن التصنيع لا يهدف فقط إلى تحقيق الرخاء وانما تحقيق استقلال الدول، ويجدر بنا هنا الاسترشاد بما اقترحه ألكسندر هاملتون عام 1791 على الكونجرس الأمريكي حيث قال" من الضروري تنمية وتطوير قطاع المنتجات الصناعية ليس فقط من أجل تحقيق الرخاء، ولكن أيضا من أجل الحصول على استقلال بلدنا". وفي يقيني أننا في مصر بحاجة إلى وضع هذا الاقتراح امام اعيننا دائما لتحقيق رخاء واستقلال بلدنا، مصر.

### 3. خلفية تاريخية عن التصنيع في مصر:

شهد تاريخ التصنيع في مصر تجربتان جديرتان بالتوقف عندهما والإفادة منهما، وهما تجربة محمد علي وتجربة جمال عبد الناصر.

تجربة محمد علي في التنمية تجربة رائدة من ثلاثة وجوه أساسية هي: أولا تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ثانيا تمتع مصر بقدرة عالية علي المساومة مع المصدرين والمستوردين على السواء، ثالثا بناء المصانع واقامة الخزانات والسدود، واحداث ثورة في التعليم، وارسال البعثات، وانشاء جيش قوي في المنطقة، ومع كل هذا لم يسمح لنفسه بالتورط في الديون [2] .

في بدايات العشرينيات من القرن العشرين كان الاقتصاد المصري اقتصادا زراعيا وكانت ثلاثة أرباع الصادرات المصرية من القطن الخام، وكان معظم الناتج الصناعي يعتمد على غزل وحلج الأقطان. مع إنشاء بنك مصر سنة 1920 قام البنك بمساعدة القطاع الخاص على انشاء عدد من الصناعات منها صناعة المنسوجات، والتي وضعت لبنة التنمية في قطاع التصنيع. في ثلاثينيات القرن العشرين، كما نجح القطاع الخاص في انتاج عدد من الصناعات الوسيطة منها الاسمنت والأسمدة والورق والكيمياويات، إلا أن المنسوجات والملابس والسلع الغذائية كانت الصناعات الرائدة في النشاط الصناعي حينئذ [3].

تعتبر سنة 1930نفطة البداية للنمو الصناعي المستمر وهي السنة التي حصلت فيها مصر على استقلالها المالي وبالتالي اصبحت قادرة على اقامة الحواجز الجمركية لحماية صناعاتها المحلية، ولم تكن هذه المرة الأولي التي حاولت فيها مصر التصنيع حيث كانت هناك محاولات سابقة منذ عهد محمد علي إلا أنها ما كانت تبدأ إلا لتعود وتتوقف لأسباب مختلفة. مع الحرب العالمية الثانية شهدت الصناعة المحلية المصرية دفعة كبيرة لسببين، الأول، صعوبة التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا مما ترتب عليه خلق سوقا محلية للصناعة المصرية في ظل حماية طبيعية شبه كاملة مما كان له اثرا علي نشوء صناعات جديدة مع وصول الطاقات الصناعية القائمة إلي أقصى معدل تشغيل، أما السبب الثاني، فيتمثل في زيادة الطلب لتلبية احتياجات قوات الحلفاء المرابطة في مصر مما أعطي الصناعة المصرية دفعة قوية. مع انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت الصناعة المصرية في مواجهة المنافسة العالمية مرة أخري الأمر الذي ترتب عليه أنه عام 1949 انخفضت المبيعات وتراكم المخزون وتوقفت العديد من وحدات الإنتاج عن العمل، إلا أنه حدثت عدة تغيرات منها زيادة التعريفة الجمركية، وفرض قيود على الاستيراد لحماية الصناعة المحلية، الحرب الكورية وما صاحبها من انتعاش، زيادة الطلب المحلي الناشئ عن زيادة الدخول نتيجة ارتفاع اسعار القطن الخام، كل ذلك ادي الي تراكم الأرباح التي تم توجيهها إلى الاستثمار في الصناعة [4].

في ظل حكم عبدالناصر كانت الفترة 1958-1965 هي فترة الإنجازات الناصرية وسنوات التنمية بالغة الطموح، فكان هناك ارتفاع ملحوظ في معدلات الاستثمار، ومتوسط الدخل، وتغير واضح في هيكل الاقتصاد ومعدل التصنيع (أمين ، جلال2012). كانت الخطة الخمسية 1960-1965 هي خطة للتنمية الشاملة التي لم تقتصر فقط علي الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلي النواحي الاجتماعية وكان توزيع الدخل بين المواطنين توزيعا عادلا ويحفظ للملكية الخاصة مكانتها في المجتمع، ويمكن تلخيص أهداف الخطة فيما يلي5:

1. تحقيق نمو متوازن، بمعني ضمان اتفاق معدلات النمو في جميع الأنشطة معا بحيث لا يسبق أحدها باقي الأنشطة الأخرى بما يزيد مطالبه منها على امكاناتها أو يتخلف عنها فيعيق تقدم الأنشطة الأخرى.
2. الاهتمام بالتتابع الزمني وضرورة تكييف السياسة الاقتصادية بما يحقق الاحتياجات الحاضرة، ويسمح باطراد النمو في المستقبل.
3. اكتساب المعرفة العلمية والخبرة الفنية والإفادة منها في تنمية الاقتصاد، ذلك ان سرعة التقدم الاقتصادي أضحى رهنا بالقدرة على سرعة استيعاب الأنواع الحديثة من المعرفة والتقدم العلمي والإفادة منها في رفع الكفاءة الإنتاجية لوحدة العمل ورأس المال.
4. عدالة التوزيع بحيث تقل الفجوة الناشئة عن التفاوت في الثروات.
5. اشتراك القطاعين العام والخاص في تنفيذ الخطة.
6. توفير العمل المثمر لكل مواطن قادر عليه، وتوفير امكانيات التشغيل للأعداد المتزايدة من السكان مع مراعاة تدريبهم ورفع كفاءتهم.

يلاحظ ان الخطة تمت صياغتها وفق منهج معتبر يضمن عدالة التوزيع وتقليل الفوارق في الثروات والتركيز على التشغيل ورفع الكفاءة الإنتاجية ومشاركة كل من القطاع العام والخاص في القيام بها. رغم طموح الخطة إلا أنها تعثرت مع قرارات التأميم عام 60-62، كما ان الخطة الخمسية الثانية وئدت في المهد بسبب هزيمة 1967، وتوقف العمل بالخطة الخمسية ليعود عام 1981-1982.

## 4. مفاهيم واهداف التنمية والتصنيع:

يرتبط تحقيق التنمية بوجود التصنيع وهناك ارتباط بين اهداف كل منهما ويعرض الباحث في السطور التالية مفهوم واهداف كل من التنمية والتصنيع.

### 4-1- مفهوم التنمية [6]:

من منظور اقتصادي خالص، تعرف التنمية علي أنها **"***قدرة الاقتصاد القومي، الذي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة لفترة طويلة من الزمن، علي توليد واستدامة نمو سنوي متزايد يتراوح من 5% إلي 7% أو أكثر سنويا في الناتج المحلي الإجمالي* " (Todaro,13 ).

هذا المفهوم اقتصر على النمو الاقتصادي فقط، الأمر الذي دعي الاقتصاديين وصانعي السياسات- خاصة بعد ما ثبت أنه في ظل تجربة التنمية في دول العالم الثالث خلال خمسينات وستينيات القرن العشرين لم يتغير مستوي معيشة غالبية مواطني هذه الدول- إلى البحث عن مفهوم للتنمية يتجاوز هذا المفهوم الضيق، ومع بداية سبعينيات القرن العشرين توصل اقتصاديو التنمية إلي مفهوم شامل للتنمية يهتم بتخفيض أو إزالة الفقر والتفاوت بين الطبقات والبطالة كلما نما الاقتصاد.

طرح الاقتصادي Dudley Seers بعض الأسئلة التي تتعلق بجوهر التنمية الشاملة هي، ماذا حدث للفقر؟ ماذا حدث للبطالة؟ ماذا حدث للفوارق بين الطبقات. فاذا كان كل منها قد انخفض من مستويات مرتفعة، فهذا يعني أن الدولة تمر بمرحلة تنمية، أما إذا كان أحد أو كل هذه العناصر الثلاثة، الفقر، البطالة، زيادة التفاوت بين الطبقات، قد ازداد، فانه من غير المنطقي الزعم بان هناك تنمية من اي نوع، حتي لو تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي. (Todaro , 14).

خلال ثمانينيات القرن العشرين، توافق راي البنك الدولي مع ما نادي به اقتصاديو التنمية من ضرورة النظر الي التنمية من منظور اشمل يتجاوز مجرد نمو الدخل، وفي هذا الصدد تضمن تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي عام 1991 أن" التحدي الذي يواجه التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في البلدان الفقيرة من العالم ، فجودة الحياة، وان كانت تعني دخلا أعلي، إلا أنها تتضمن اكثر من ذلك، فهي تشمل تعليم افضل، مستوي اعلي من الصحة والغذاء ، مستوي اقل من الفقر، بيئة انظف، تكافؤ اكبر للفرص، حرية اكبر للأفراد، وحياة ثقافية افضل.(Todaro , 15).

إن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد تؤدي إلى تغيرات جوهرية في الهيكل الاجتماعي، واتجاهات افراد المجتمع والمؤسسات القومية، كما تؤدي إلى الإسراع في معدل النمو الاقتصادي وتقليل الفوارق بين الطبقات، والقضاء على الفقر. إن التنمية في جوهرها يجب أن تحدث تغيرا كاملا في النظام

الاجتماعي كلية تنتقل فيه حاجات ورغبات الأفراد والجماعات من ظروف اجتماعية غير مرضية نحو ظروف اجتماعية تتحقق فيها جودة الحياة ماديا وروحيا(Todaro, 16) .

**2-4. أهداف التنمية[7] : -**

تسعي التنمية في أي مجتمع إلى تحقيق الأهداف الثلاث التالية على الأقل:

1. زيادة اتاحة وتوسيع نطاق توزيع السلع الأساسية للبقاء على قيد الحياة مثل الغذاء والمسكن والصحة والأمان.
2. رفع مستوي المعيشة- ليس فقط في شكل زيادة الدخول ولكن أكثر من ذلك من خلال توفير مزيد من فرص العمل، وتعليم أفضل، وإعطاء الاهتمام للقيم الثقافية والإنسانية، كل هذه العوامل تساهم ليس فقط في تعزيز الرفاهية المادية وإنما خلق قدرا أكبر من احترام الذات على المستوي الفردي وعلى مستوي الدولة.
3. توسيع نطاق الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للفرد والدولة من خلال تحرير الفرد من العبودية والجهل والباس البشري وتحرير الدولة من التبيعة في علاقتها بالدول الأخرى.

**3-4. مفهوم التصنيع:**

*"التصنيع هو عملية بناء قدرات المجتمع لتشغيل المواد الخام ولتصنيع السلع للاستهلاك أو لمزيد من الإنتاج".*[8]

هذا وقد وضعت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة عام 1963 تعريفا **للتصنيع** على أنه جانبا من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم بموجبها تعبئة نصيب متزايد من الموارد القومية لخلق هيكل اقتصادي متنوع ومتطور فنيا مستخدما أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية ومتميزا بوجود قطاع صناعة تحويلية فعال يحقق النمو في انتاج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج ومن ثم يكون هذا القطاع قادرا على تحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد القومي ككل وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي [9].

**4-4. أهداف التصنيع[10] :**

يلعب التصنيع دورا هاما في أي مجتمع، وفي مصر يعتبر التصنيع أمرا حتميا خاصة مع زيادة السكان وندرة الموارد، ومن ثم لا خيار أمام مصر سوي الاستثمار في التصنيع، للأسباب التالية:

1. خلق فرص عمل جديدة والحد من الأثار السلبية للبطالة.
2. تنمية مهارات ومعارف قوة العمل في مختلف الصناعات.
3. تخليق قيمة مضافة عالية.

4. تحقيق الرخاء الاقتصادي ورفع مستوي معيشة أفراد المجتمع.
5. زيادة القدرات الإنتاجية والخدمية للمجتمع.
6. المساهمة في تقليل الفجوة بين احتياجات الاستهلاك والواردات.

## 5- دور التصنيع في التنمية الاقتصادية في مصر

---

يتناول الباحث أهمية التصنيع في التنمية الاقتصادية في مصر من خلال المحاور التالية:

1. مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي.
2. نصيب الصناعة من اجمالي الاستثمار القومي العام.
3. العمالة في القطاع الصناعي.

### 5-1. مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي:

تساهم الصناعة بنسبة معقولة وان كانت متواضعة في الناتج القومي الإجمالي، ويعرض الجدول التالي نسبة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي، ونلاحظ من الجدول زيادة نسبة القطاع الصناعي الخاص على حساب القطاع الصناعي العام.

**مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي.**

---

| السنة | عام | خاص | إجمالي | اجمالي الناتج المحلي الإجمالي | نسبة اجمالي الإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي% | نسبة اجمالي الإنتاج الصناعي الخاص إلي إجمالي الإنتاج الصناعي% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 83/82 | 2059 | 1207 | 3266 | 25412 | 12.85 | 36.96 |
| 84/83 | 2393 | 1657 | 4050 | 30080 | 13.46 | 40.91 |
| 85/84 | 3059 | 2207 | 5266 | 35638 | 14.78 | 41.91 |
| 86/85 | 3513 | 2838 | 6351 | 41433 | 15.33 | 44.69 |
| 87/86 | 4065 | 4072 | 8137 | 49335 | 16.49 | 50.04 |
| 88/87 | 5313 | 5090 | 10403 | 58630 | 17.74 | 48.93 |

| 52.51 | 18.1 | 73170 | 13245 | 6955 | 6290 | 89/88 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 55.6 | 17.77 | 91535 | 16262 | 9042 | 7220 | 90/89 |
| 56.74 | 16.38 | 110011 | 18020 | 10225 | 7795 | 91/90 |
| 58.1 | 16.58 | 131057 | 21730 | 12625 | 9105 | 92/91 |
| 58.76 | 16.71 | 146160 | 24420 | 14350 | 10070 | 93/92 |
| 60.57 | 17.2 | 162967 | 28030 | 16979 | 11051 | 94/93 |
| 60.29 | 17.45 | 191010 | 33330 | 20096 | 13234 | 95/94 |
| 61.82 | 17.71 | 214185 | 37936 | 23453 | 14483 | 96/95 |
| 73.83 | 17.56 | 247028 | 43383 | 32031 | 11352 | 97/96 |
| 80.1 | 18.29 | 266757.7 | 48798 | 39087.4 | 9710.6 | 98/97 |
| 81.94 | 19.54 | 282578 | 55225 | 45250.5 | 9974.5 | 99/98 |
| 86.66 | 19.39 | 315667 | 61211.1 | 53046.8 | 8164.3 | 2000/99 |
| 87.01 | 19.09 | 332543.8 | 63483 | 55235.5 | 8247.5 | 2001/2000 |
| 88.46 | 19.15 | 354563.8 | 67881.7 | 60048.5 | 7833.2 | 2002/2001 |
| 86.09 | 18.49 | 390619.4 | 72243.5 | 62192.3 | 10051.2 | 2003/2002 |
| 86.49 | 18.33 | 456322.4 | 83651 | 72349 | 11302 | 2004/2003 |
| 86.33 | 17.76 | 506511 | 89980.9 | 77683.2 | 12297.7 | 2005/2004 |
| 86.34 | 16.98 | 581144.1 | 98693.4 | 85213.9 | 13479.5 | 2006/2005 |
| 90.39 | 27.17 | 710387 | 193007.1 | 174465.4 | 18541.7 | 2007/2006 |
| 84.2 | 16.25 | 855301.8 | 139002.8 | 117033.7 | 21969.1 | 2008/2007 |
| 83.96 | 16.55 | 994055.1 | 164523.3 | 138134.3 | 26389 | 2009/2008 |
| 84 | 16.89 | 1150589.6 | 194290 | 163206 | 31084 | 2010/2009 |
| 83.72 | 16.5 | 1309905.7 | 216184 | 180989 | 35195 | 2011/2010 |
| 68.06 | 15.97 | 1695095.7 | 270723.2 | 184259.4 | 86463.8 | 2012/2011 |
| 67.32 | 16.19 | 1908314.4 | 308982.3 | 208001.2 | 100981.1 | 2013/2012 |
| 67.44 | 16.41 | 2177819.9 | 357295.7 | 240964 | 116331.7 | 2014/2013 |
| 68.73 | 16.59 | 2459025.3 | 407868.9 | 280314.6 | 127554.3 | 2015/2014 |

مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي.1982\1983-2014\2015

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، جمهورية مصر العربية، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية، الناتج المحلي الإجمالي.

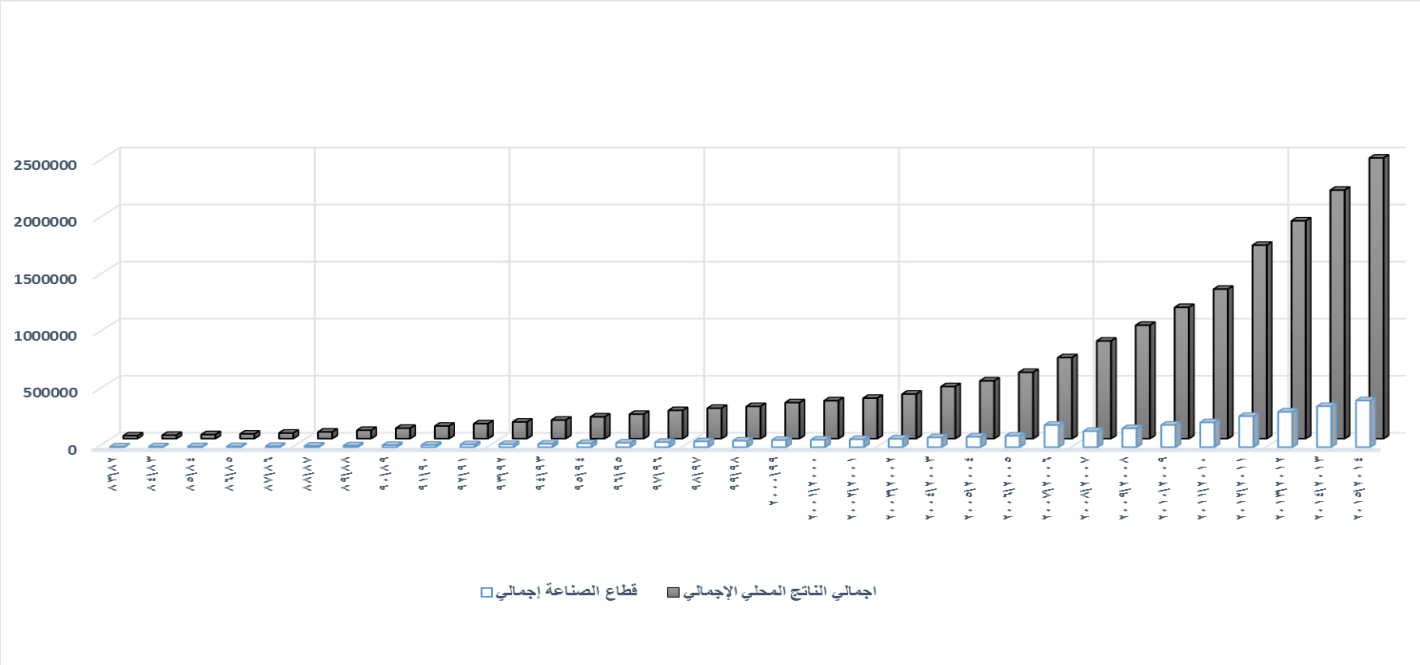


**5-2. نصيب الصناعة من اجمالي الاستثمار القومي:**

يوضح الجدول التالي نصيب استثمارات قطاع الصناعة من اجمالي الاستثمارات، حيث يتبين من الجدول تزايد نسبة الاستثمار الخاص لدرجة انه في 2014/2013، 2015/2014 أن الاستثمار الخاص يكاد يشكل تقريبا 85 في المائة من إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة.

**الاستثمارات في القطاع الصناعي نسبة إلي اجمالي الاستثمارات**

---

( الاستثمارات بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه)

| السنة | قطاع الصناعة | | | إجمالي الإستثمارات | نسبة الإستثمارات في قطاع الصناعة | نسبة الإستثمارات الخاصة الي اجمالي الإستثمارات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عام | خاص | إجمالي | | | |
| 83/82 | 1167.3 | 550 | 1726.3 | 8375.9 | 0.21 | 0.07 |
| 84/83 | 1302.6 | 700 | 2002.6 | 9255.2 | 0.22 | 0.08 |
| 85/84 | 1437.1 | 950 | 2387.1 | 10738.1 | 0.22 | 0.09 |

| 0.10 | 0.25 | 13121 | 3296.7 | 1250 | 1046.7 | 86/85 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.11 | 0.27 | 14723.2 | 3962.4 | 1650 | 2312.4 | 87/86 |
| 0.10 | 0.25 | 21022.3 | 5345 | 2191 | 3154 | 88/87 |
| 0.12 | 0.22 | 23997.8 | 5325.8 | 2810 | 2515.8 | 89/88 |
| 0.10 | 0.22 | 26152.2 | 5808.7 | 2681 | 3127.7 | 90/89 |
| 0.09 | 0.22 | 30449.3 | 6574.2 | 2701 | 3873.2 | 91/90 |
| 0.09 | 0.19 | 32403.3 | 6274 | 2807 | 3467 | 92/91 |
| 0.08 | 0.02 | 32732.2 | 521.47 | 2738 | 2479.4 | 93/92 |
| 0.05 | 0.12 | 40014.8 | 4894.4 | 2159 | 2735.4 | 94/93 |
| 0.10 | 0.17 | 46021.2 | 7648.2 | 4609 | 3039.2 | 95/94 |
| 0.10 | 0.16 | 54888.3 | 8543.4 | 5553 | 2990.4 | 96/95 |
| 0.11 | 0.14 | 68480.8 | 9463.9 | 7601 | 1862.9 | 97/96 |
| 0.06 | 0.09 | 61348.6 | 5804.3 | 3471 | 2333.3 | 98/97 |
| 0.11 | 0.15 | 64023.9 | 9792 | 7239 | 2553 | 99/98 |
| 0.06 | 0.10 | 64448.8 | 6200.1 | 3991 | 2209.1 | 2000/99 |
| 0.06 | 0.09 | 63581.8 | 5797.8 | 3961.6 | 1836.2 | 2001/2000 |
| 0.05 | 0.10 | 67511.5 | 6651.3 | 3190.5 | 3460.8 | 2002/2001 |
| 0.05 | 0.08 | 68103.1 | 5763.1 | 3335 | 2428.1 | 2003/2002 |
| 0.04 | 0.05 | 79556 | 3979.7 | 3000 | 979.9 | 2004/2003 |
| 0.04 | 0.06 | 96456.4 | 5606.6 | 4200 | 1406.6 | 2005/2004 |
| 0.07 | 0.08 | 115741 | 9434.3 | 8000 | 1434.3 | 2006/2005 |
| 0.21 | 0.25 | 155342 | 38300.7 | 33182 | 5118.7 | 2007/2006 |
| 0.15 | 0.18 | 199534.7 | 35348 | 30922.7 | 4425.3 | 2008/2007 |
| 0.09 | 0.12 | 197137.2 | 23696.4 | 17845 | 5851.4 | 2009/2008 |
| 0.07 | 0.10 | 231827.2 | 22421.3 | 15500 | 6921.3 | 2010/2009 |
| 0.07 | 0.09 | 229066 | 20887.2 | 16280 | 4607.2 | 2011/2010 |
| 0.04 | 0.05 | 246068 | 12256.6 | 9505 | 2751.6 | 2012/2011 |
| 0.05 | 0.07 | 241612.2 | 16502.5 | 13087.9 | 3414.6 | 2013/2012 |
| 0.13 | 0.15 | 249321.9 | 38642.2 | 33437 | 5205.2 | 2014/2013 |
| 0.11 | 0.13 | 333709.3 | 42087.1 | 35795 | 6283.1 | 2015/2014 |

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، جمهورية مصر العربية، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية، الناتج المحلي الإجمالي.

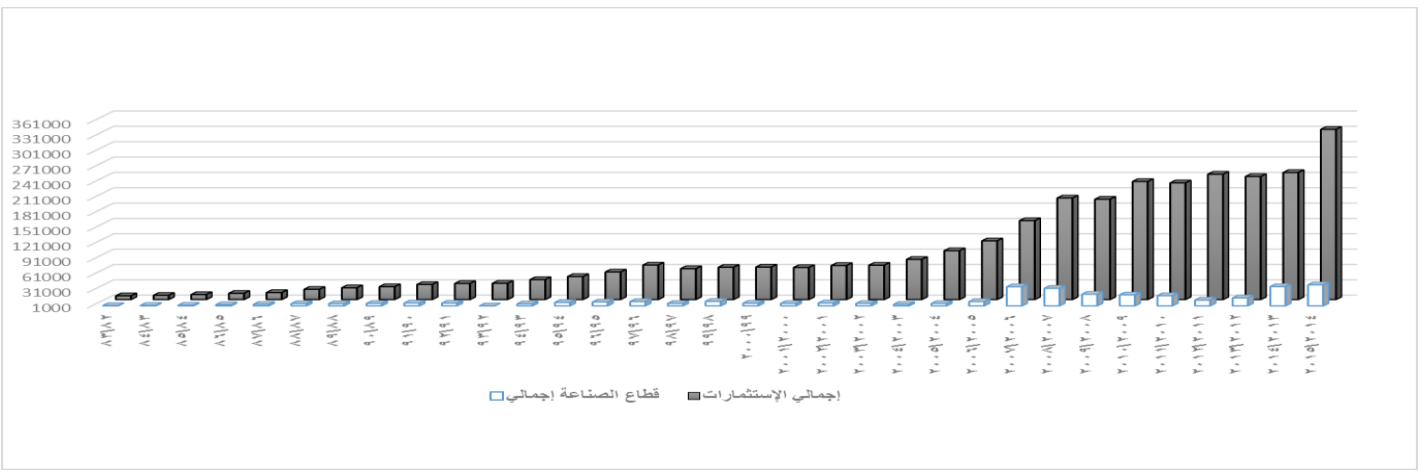

### 3-5. التصنيع وخلق فرص العمل [11]:

خلال استراتيجية التنمية الصناعية التي تبنتها وزارة التجارة والصناعة عام 2005 كانت هناك رؤية لخلق فرص عمل في القطاع الصناعي باعتبار خلق فرص العمل في القلب من اي خطة للتنمية الصناعية ولتتكامل مع خطة التنمية الشاملة التي تتبناها الحكومة. غني عن البيان أن التصنيع يصاحبه خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ويوضح الجدول التالي فرص العمل المباشرة فقط المستهدفة من استراتيجية التنمية الصناعية حتى 2025 التي تبنتها الوزارة.

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2015 | 2020 | 2025 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإستثمارات الصناعية ( القيمة بالمليار جنيه) | 12 | 16 | 22 | 27 | 32 | 35 | 45 | 77 | 130 | 229 |
| فرص العمل المتوقع توفيرها (الأرقام بالألف) | 101 | 134 | 185 | 223 | 268 | 294 | 377 | 462 | 1084 | 1911 |

المصدر:

Ministry of Trade and Industry, Egypt's Industrial Development Strategy:Industry the Engine of Growth,

يتبين من الجدول أعلاه، أنه مع زيادة الاستثمارات الصناعية، ومع افتراض ثبات متوسط تكلفة فرصة العمل، فان الخطة التي تبنتها الوزارة عام 2005، هدفت الي خلق 1.5 مليون فرصة عمل ما بين 2005 و 2011، وانه حتي عام 2025 سيولد القطاع الصناعي 1.9 مليون فرصة عمل.

## 6- استراتيجيات التصنيع في مصر:

تبنت الحكومة المصرية استراتيجية الإحلال محل الواردات كاستراتيجية للتصنيع منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، وظلت استراتيجية التصنيع متجهة للسوق المحلي منذ ذلك التاريخ.

### 6-1. استراتيجية الإحلال محل الواردات:

كانت استراتيجية الإحلال محل الواردات هي السياسة السائدة للتصنيع في مصر منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين. ويقصد باستراتيجية الإحلال محل الواردات أن تنتج الدولة محليا ما كانت تستورده من قبل أو تنتج محليا ما كانت ستقوم باستيراده لو لم تقم بهذا الإنتاج. تم تنفيذ سياسة الإحلال محل الواردات عن طريق خلق السوق للصناعة المحلية التي تحل محل الواردات من خلال توفير الحماية للصناعة المحلية، حيث استخدم صانعو السياسة الاقتصادية أدوات معينة لتحقيق الحماية منها تعريفة جمركية مرتفعة خلقت هيكلا حمائيا استظلت به الصناعة المحلية، فضلا اتباع سياسة سعر صرف مغالى فيه، بالإضافة إلى القيود الإدارية ممثلة في تراخيص الاستيراد [12].

### 6-2. استراتيجية التصنيع للتصدير:

الأصل في استراتيجية التصنيع للتصدير أن يتم التركيز على ما يتم القيام به من صناعات على تلك التي يتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو قدر منه إلى الخارج. يرتكز مبرر استخدام استراتيجية التصنيع للتصدير على أنه من الناحية النظرية إن لم يكن من المستحيل فانه من الصعب على اي دولة ان تنتج كل احتياجاتها، ومن ثم فان هذه الدول تقوم باستيراد قدرا من السلع من الخارج، وهي بذلك تحتاج مزيد من العملات الأجنبية لاستيراد تلك السلع التي تحتاجها من الخارج. نظرا لأن صادرات الدول الأخذة في النمو في الأساس يكون من المواد الأولية التي تعاني من تدهور شروط التبادل التجاري فضلا عن عدم زيادة حجم صادراتها من المواد الأولية بالقدر المطلوب، لذا تسعي الدول إلى التصنيع من اجل التصدير. في واقع الأمر لا يخلو اتباع استراتيجية التصنيع من اجل التصدير من صعوبات، فمن ناحية لا بد ان تتوافر في صناعات التصدير القدرة على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية الأمر الذي يتطلب كفاءة انتاجية عالية ومهارات تسويقية، الأمر الذي قد لا يتوافر

لكثير من الدول النامية، ومن بينها مصر. من ناحية اخري، قد تصطدم صناعات التصدير من الدول النامية بارتفاع حاجز الحماية الذي تضعه الدول المتقدمة امام استيراد السلع الصناعية من الدول النامية [13].

**3-6. تقييم استراتيجيات التصنيع في مصر:**

---

كانت الاستراتيجية الرئيسية التي تبنتها الحكومة المصرية هي الإحلال محل الواردات، وكان الطبيعي ان تتجه هذه الاستراتيجية نحو التصنيع التصديري، غير أن استراتيجية التصنيع في مصر لم تنجح في تحقيق هذا التحول وبقيت صناعاتنا الي يومنا هذا متجهة بصفة اساسية نحو السوق المحلية أو نحو بعض الأسواق العربية الأمر الذي ترتب عليه تخلف الصناعات المصرية بمسافات كبيرة عن عدد من الدول النامية التي دخلت ميدان التصنيع بعد مصر بعشرات السنوات، مثل دول شرق اسيا وبعض البلاد النامية الأخرى.

اسباب فشل مصر في التحول من التصنيع الإحلالي الي التصنيع التصديري[14] :

1. قيام الصناعة المصرية منذ نهاية الخمسينيات في احضان القطاع العام الذي لم يستطع ان يقف على قدميه في مهب المنافسة في الأسواق الدولية سواء من حيث نوعية السلعة، ولا تسويقها، ولا الانضباط في مواعيد التسليم أو الالتزام بالمواصفات الدقيقة الضرورية لاكتساب ثقة المستهلكين في الدول المستوردة.
2. لم تحسن استراتيجية الإحلال محل الواردات التمييز بين الصناعات التي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية والصناعات التي تفتقر فيها الي الميزة النسبية وكان شعار "من الإبرة للصاروخ" شعارا غير صالح لتنمية الصناعات التصديرية.
3. تطبيق سياسة حمائية شديدة أدت إلى عزلة السوق المحلية عن الأسواق الدولية واعطاء المنتج المحلي مبررا لاستغلال السوق الأسيرة دون حساب لاعتبارات الكفاءة الإنتاجية ومستوي التكاليف والأسعار في الأسواق الدولية.
4. الاختلالات الماكرو اقتصادية حالت دون تطوير صناعات تصديرية حيث جعلت السوق المحلية أكثر ربحية من أسواق التصدير، على سبيل المثال، المغالاة في سعر الصرف أضعفت القدرة التنافسية للصناعات المصرية في الأسواق الدولية، فضلا عن ذلك سيادة أسعار فائدة حقيقية سلبية شجعت

الاستثمارات كثيفة راس المال واضعفت الحافز علي تطوير الصناعات كثيفة العمالة والتي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كان من الممكن أن تكون أساسا لصناعات تصديرية ناجحة.

يعرض الشكل التالي هيكل العلاقات المتشابكة التي تتضمنها استراتيجية التصنيع:

هيكل العلاقات المتشابكة التى تتضمنها استراتيجية التصنيع

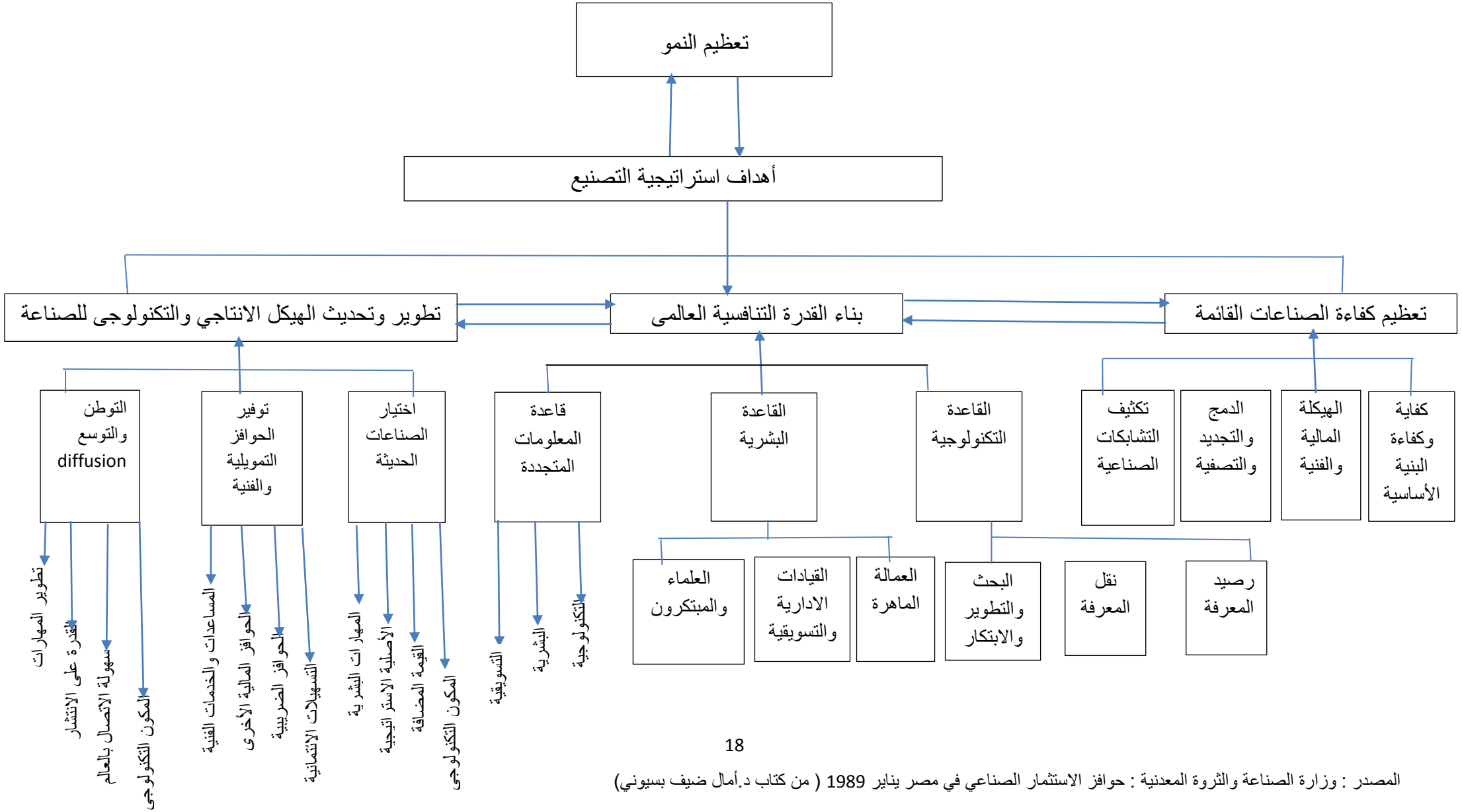




المصدر : وزارة الصناعة والثروة المعدنية : حوافز الاستثمار الصناعي في مصر يناير 1989 ( من كتاب د.أمال ضيف بسيوني)

7- **مواصفات السياسات الصناعية الناجحة التي يتعين على مصر اتباعها** [15]**:**

تبنت مصر سياسة صناعية نشطة منذ بداية الستينات وحتى بداية التسعينات مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي وما صاحبه من إلغاء بعض عناصر السياسة الصناعية أو تخفيضها. تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي إصلاح الأسعار وتحرير التجارة والخصخصة وتخفيض الدعم واصلاح ضريبة الدخل، ومع ذلك ظلت بعض الملامح الرئيسية للسياسة الصناعية منها سيادة الملكية العامة، ارتفاع مستوي التعريفة، استمرار دعم بعض المدخلات مثل الطاقة.

ولرسم سياسة صناعية ناجحة مستقبلا في مصر يجب أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

1. **رؤية واضحة وراسخة:**

يجب أن ترتكز السياسة الصناعية على أهداف واقعية، يمكن قياسها، ويتم تنفيذها وفق إطار زمني محدد، ويتعين أن يتم صياغة أولويات تلك الأهداف بوضوح.

2. **التوجه نحو العميل:**

يجب أن يكون لدي الجهات المنفذة للسياسة الصناعية دراية كاملة عن كيفية عمل الأسواق والمشروعات الخاصة، كما يتعين على تلك الجهات أن تتحدث بلغة رجال الصناعة.

3. **المشاركة في صنع السياسة الصناعية:**

يجب أن يتشارك الخبراء، المنظمون، الحكومة في تصميم استراتيجية السياسة الصناعية التي يتعين أن تكون مشروعا قوميا للتحول الاجتماعي والاقتصادي الذي يفرض التزاما على أصحاب المصالح كافة.

4. **التقييم الدائم لأثر السياسة الصناعية:**

تعتبر المتابعة والتقييم الدائم عنصرا جوهريا للوقوف على أية تحسينات مطلوبة والاحتياط ضد الاختطاف السياسي للسياسة الصناعية.

5. **وضوح المسؤوليات:**

عند تولي جهات عديدة تنفيذ السياسة الصناعية يجب أن يكون تقسيم العمل واضحا منذ البداية، ويتعين ألا يؤدي تقسيم العمل إلى ثغرات أو تكرار المسؤوليات.

6. **ادوات فعالة وغير تمييزية:**

يجب أن يكون التدخل المرغوب في السياسة الصناعية مدروسا بعناية محفزة للمستثمرين وتشجيعهم على التعلم والابتكار، بدلا من خلق بيئة مقيدة تحد من ديناميكية الاستثمار والإفادة من التكنولوجيا يجب أن يساهم التدخل في السياسة الصناعية في التغلب على مشاكل المعلومات والتنسيق وأن يكون مفيدا لكل العاملين في القطاع الواحد.

7. **الحوافز مصممة بعناية:**

يتعين أن تكون الحوافز المالية موظفة بعناية فائقة لأنها تحمل مخاطر سوء الاستخدام، كما يتعين أن يكون الحافز المالي مؤقتا ويقدم للفاعلين في السوق للتكيف مع ظروف تغير البيئة على أن يكون واضحا منذ البداية أن الحافز مقدما لمقابلة تحديات جديدة وليس التزاما أبديا لدعم صناعات غير كفئة تسعي للحصول علي الريع فقط، فضلا عن ذلك، يجب أن توضع شروطا لإنهاء التجارب الصناعية غير الناجحة.

8. **ترشيد الأولويات:**

يجب أن تكون الألوية لقطاعات محددة وعلي أساس تمتع تلك القطاعات بميزة نسبية.

9. **مناخ استثماري ملائم:**

يجب أن يتزامن مع السياسة الصناعية جهودا لتخفيض التكاليف العامة ومخاطر الاستثمار، وفي هذا الصدد، تتوقف السياسة الصناعية الفعالة علي عدة عوامل منها: (1) إطار قانوني معتبر يحمي حقوق الملكية ويضمن

إنفاذ العقود، (2) قوي عاملة لديها الحافز، متعلمة ومدربة جيدا،(3) بنية أساسية جيدة في مجالات المعلومات، والاتصالات والمواصلات،(4) نظام مالي كفئ يتيح للمستثمرين الحصول علي رأس المال والتامين بسهولة وبتكلفة منخفضة،(5) إزالة القيود البيروقراطية واللوائح غير الضرورية،(6) شفافية القرارات الإدارية،(7) الاستقرار السياسي والاقتصادي،(8) توفير الحماية ضد الجريمة والشغب،(9)نظام حر للتجارة وتحويل الأموال وأخير (9) نظام ضريبي شفاف.

## 8- التصنيع في مصر بين الفرص والتحديات:

يتمتع التصنيع في مصر بعدة فرص، إلا أنه يواجه عدة تحديات. يتناول الباحث الفرص والتحديات علي النحو التالي:

### 8-1. الفرص المتاحة للتصنيع في مصر:

هناك عدة تشريعات توفر البيئة المناسبة لتشجيع التصنيع في مصر والعمل علي تنميته ، بالإضافة إلي سوق محلي كبير، وسوق خارجي تتيحه اتفاقات مصر الإقليمية، يعرض الباحث الفرص علي النحو التالي:

1. **وجود قانون لحماية الصناعة المحلية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية (الإغراق- الدعم- الزيادة غير المبررة في الواردات):**

صدر القانون رقم 161 لسنة 1998 بشأن حماية الاقتصاد القومي من الأثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية حيث حدد القانون الوسائل والإجراءات والتدابير والقرارات اللازمة لحماية الاقتصاد القومي من الأضرار الناجمة عن الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة في الواردات، وذلك في نطاق ما حددته الاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي وافقت عليها جمهورية مصر العربية بقرار رئيس الجمهورية رقم 72 لسنة 1995. هذا القانون أناط وزارة التجارة بتوفير الدراسات والمعلومات والبيانات اللازمة لإثبات حالات الدعم أو الإغراق أو الزيادة غير المبررة في الواردات، فضلا عن تقديم المعونة الفنية للمنتجين المحليين عند تعرضهم لشكوي من إحدى الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، في الحالات المشار اليها[16].

2. **وجود قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية:**

صدر القانون رقم 3 لسنة 2005 لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الأمر الذي يترتب عليه نشر ثقافة المنافسة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال خفض متوسط التكلفة المتغيرة للمنتجات، أو تحسين جودتها، أو زيادة حجم انتاجها وتوزيعها، أو انتاج أو توزيع منتجات جديدة أو التعجيل بإنتاجها أو توزيعها. (جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية).

3. **وجود قانون لتفضيل المنتج المحلي**:

صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم 5 لسنة 2015 في شان تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية، حيث حدد القانون المنتج الصناعي المصري بانه " كل منتج صناعي يتم انتاجه داخل جمهورية مصر العربية أو في المناطق الحرة المنشأة وفقا للقوانين المنظمة لذلك، شريطة أن تكون نسبة المكون المصري 40 %[17].

4. **وجود سوق محلي كبير.**
5. **عضوية مصر في العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها الكوميسا، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فضلا عن العديد من اتفاقات التجارة الحرة.**

### 8-2. التحديات التي تواجه التصنيع في مصر:

في واقع الأمر يواجه التصنيع في مصر تحديات داخلية وتحديات خارجية، ويعرض الباحث فيما يلي تلك التحديات على نحو موجز:

#### 8-2-1. التحديات الداخلية:

**1. انخفاض مستوي جودة المنتجات:**

اقترنت التنمية الصناعية القائمة علي أساس سياسة الإحلال محل الواردات بسياسة حماية الصناعات المحلية من منافسة السلع الأجنبية وكان من جراء هذه السياسة غياب مناخ المنافسة وبالتالي غياب الحافز لدي المنتج المحلي للارتقاء بمستوي جودة المنتجات ، وحتي في حالات الإنتاج للتصدير لم يلتزم المنتجون بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الصناعية ، فضلا عن اهمال نظم التعبئة والتغليف مما اثر سلبيا علي انطباع المستهلك في الدول المستورد مما اثر سلبا علي القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية، كل ذلك نتيجة التخلف التكنولوجي وانتهاج سياسات صناعية لا تمتلك القدرة الديناميكية علي التطور والمنافسة في الأسواق الدولية [18].

**2. التحيز ضد الصادرات الصناعية:**

عندما يقرر المنتج المحلي المفاضلة بين البيع في السوق المحلي أو التصدير للأسواق الخارجية فان القرار يستند على مقارنة ربحية البيع في السوق المحلي مع ربحية البيع في الأسواق الخارجية، وبطبيعة الحال ترتبط الربحية بالأسعار التي ترتبط هي الأخرى بالسياسات الاقتصادية المختلفة، فاذا كانت ربحية البيع في السوق المحلي اعلي من ربحية التصدير للخارج، ففي هذه الحالة تعتبر السياسات الاقتصادية متحيزة ضد الصادرات. نظرا لحماية مصر للصناعات التي تنتج للسوق المحلي نتيجة حماية الصناعات البديلة للواردات مع فرض رسوم حمائية على السلع الوسيطة المستوردة، الأمر الذي أدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع اسعار البيع المحلي مقارنة بالنسبة للبيع في الأسواق الخارجية. إضافة إلي ما تقدم، ساعد تبني مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974 علي تشجيع الاستثمار المحلي من خلال منحه اعفاءات ضريبية وتخفيضات في الرسوم الجمركية مما وفر للإنتاج المحلي قدرا اضافيا من الحماية وبالتالي تحقيق مزيد من الربحية في السوق المحلي الأمر الذي ترتب عليه تثبيط الإنتاج للتصدير. على الرغم من تبني الحكومة المصرية عدة اجراءات منها انشاء البنك المصري لتنمية الصادرات والغاء نظام الحصص والقيود الكمية، إلا أن تلك الإجراءات لم تساعد علي تحفيز الصادرات [19].

**3. قصور دور البحث العلمي في تطوير التكنولوجيا والابتكار في التطبيقات الصناعية:**

نتيجة قصور دور البحث العلمي وعدم قدرته على المساهمة في تطوير التكنولوجيا وبالتالي غياب الإبداع والابتكار مما أضعف القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في الأسواق الخارجية. ان اضطرار الدول النامية، ومن بينها مصر، الي استيراد التكنولوجيا قد يدفعها الي استخدام تكنولوجيا غير ملائمة لظروفها الاقتصادية مما يشكل عبئا على الاقتصاد القومي [20].

**4. افتقار الصناعة المصرية إلى العمالة المدربة والكوادر الفنية ذات المهارة العالية:**

تؤثر الأيدي العاملة والمدربة الماهرة على اداء القطاع الصناعي وتكاليفه الإنتاجية، فعلي الرغم من تمتع مصر بوفرة في عنصر العمل، فإنها تعاني الندرة في العمالة الماهرة التي يحتاجها القطاع الصناعي للارتقاء بمستوي جودة الإنتاج. يرجع غياب العمالة المدربة الي نقص التمويل وغياب مراكز التدريب ، فضلا عن هجرة اعداد كبيرة من العقول للخارج [21].

**5. تحرير القطاع الصناعي:**

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام الصناعية وتطبيق برنامج الخصخصة الأمر الذي يمثل تحديا حاليا ومستقبلا للصناعة المصرية نتيجة تعثر القطاع العام بسبب وجود خلل في الهياكل التمويلية والإدارية والخسائر التي تعرض لها القطاع العام الأمر الذي فرض عبئا على الاقتصاد القومي. بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا في تطبيق برنامج الخصخصة الذي يسير ببطء نتيجة الصعوبات التي واجهها عند التطبيق من حيث البيع أو التصفية أو نقل الملكية، ولا زالت اثار برنامج الخصخصة باقية حتي الأن نتيجة تسريح العمالة مما سبب اثارا اجتماعية سيئة [22].

**6. انتشار ظاهرة التهريب:**

تعتبر ظاهرة التهريب من أكبر التحديات التي تواجه الصناعة المصرية وتؤثر على ايرادات الدولة. من حيث أثرها على الصناعة، نتيجة التهريب يقوم المستورد ببيع السلع المهربة بأسعار تقل عن اسعار مثيلاتها المحلية مما يضعف قدرة المنتجات المصرية على المنافسة. فيما يتعلق بأثر التهريب على الإيرادات، لا تدفع السلع المهربة رسوما جمركية مما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من ايرادات الجمارك وبالتالي على حصيلة الدولة من الموارد.

**7. رفع الدعم عن بعض مدخلات الإنتاج الأساسية للصناعة:**

سيؤدي رفع الدعم عن اسعار الطاقة من الكهرباء والمواد البترولية اللازمة للصناعة إلي رفع تكلفة الإنتاج.

**8. عدم مرونة النظم والسياسات المتبعة في ادارة القطاع الصناعي:**

سيطرة البيروقراطية علي الإجراءات الإدارية واتخاذ القرارات واختيار بعض القيادات الصناعية علي اسس غير موضوعية لا يتناسب مع متطلبات تحرير القطاع الصناعي والتحديات التي تواجهه [23].

**9. تدني مستوي التعليم والتدريب وعدم وجود التكامل والتنسيق بينهما:**

يمثل غياب التكامل والتنسيق بين السياسات التعليمية واحتياجات سوق العمل فضلا عن انخفاض مستوي التعليم أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي نظرا لانخفاض الكفاءة المطلوبة مما ادي الي ضعف الإداء وانخفاض الإنتاجية [24].

### 10. التراخيص الصناعية:

التراخيص أحد المشاكل المزمنة في مصر، لأنها تؤثر علي الجميع. البنك الدولي يقول إن المستثمر في مصر يحتاج 634 يوما لإنهاء التراخيص اللازمة، فضلا عن تعدد الجهات التي تشرف علي منظومة التراخيص الصناعية في مصر بين الحماية المدنية، والمحليات والأثار وغيرها. لا يتوقف اثر التراخيص الصناعية علي الشركات التي تريد العمل بشكل رسمي فقط، وانما يمتد ليشمل المنشآت التي تعمل بشكل غير رسمي وتريد الانضمام للقطاع الرسمي ولكن صعوبة الإجراءات للحصول علي التراخيص يدفعها للتراجع عن الفكرة (جزء من حوار وزير التجارة والصناعة المصري لجريدة الوطن بتاريخ 3 أغسطس 2016).

### 8-2-1. التحديات الخارجية:

منذ بدايات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات 1947) تمتعت الدول النامية، ومن بينها مصر، بمعاملة تفضيلية وفرت لمنتجاتها قدرا من المرونة في النفاذ الي اسواق الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن ما اسفرت نتائج جولة اوروجواي من تحرير التجارة الدولية قد جعل المنافسة الدولية أكثر حدة وبالتالي لم تعد تتمتع الصادرات الصناعية من الدول النامية بالمزايا السابقة. وفيما يلي يعرض الباحث التحديات الخارجية:

1. **الشركات متعددة الجنسيات:**

تشكل هذه الشركات تحديا كبيرا أمام الصناعة المصرية والصادرات الصناعية المصرية على السواء. من جانب ، تقوم تلك الشركات ببيع تراخيص استخدام التكنولوجيا في الصناعة للدول النامية إلا أنها تشترط في عقود نقل التكنولوجيا عدم استخدام المشروعات الصناعية لهذه التكنولوجيا في تصدير المنتجات، ومن جانب اخر، تقوم هذه الشركات بإنشاء فروع لها في الدول النامية، الا ان الشركات الأم تمنع 80 في المائة من فروعها من التصدير، بينما تقوم الـ20 في المائة الأخرى بالتصدير لفروع مملوكة في الأساس للشركة الأم ، اي ان التصدير يتم خارج السوق الدولي، وغالبا ما يتم التصدير بأسعار التحويل التي تكون غالبا اقل من اسعار التصدير الحقيقية، فضلا عن ذلك فالصفة الغالبة لفروع هذه الشركات الاستثمار في انشطة تحل محل الواردات، اي انها لا تعمل علي تنمية صادرات الدول النامية[25] .

2. **تأكل هامش الأفضليات:**

تمتعت الدول النامية ومنها مصر بميزة الدولة الأولي بالرعاية والمعاملة التفضيلية منذ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات 1947)، إلا أنه مع انتهاء جولة اوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لم يعد شرط الدولة الأولي بالرعاية موجودا واصبحت المزايا تنصرف إلى كافة الدول الأعضاء دون تفضيل لدولة عضو عن عضو اخر، وبهذا فقدت الصادرات المصرية ميزة تنافسية في مواجهة المنافسين الأخرين.

3. **اتفاق النفاذ الي الأسواق:**

من شأن هذا الاتفاق زيادة حرية الوصول الي الأسواق وحظر القيود غير الجمركية (الحصص الكمية- تراخيص الاستيراد-تقييد التصدير-قوائم الحظر-الاحتكار الحكومي). يفتح هذا الاتفاق اسواق العالم

أمام المنتجات الصناعية المصرية، كما يفتح السوق المصرية امام تدفق السلع الأجنبية، وهذا الوضع سيفرض تحديا امام القطاع لصناعي المصري حيث لا تتوافر له القدرة علي التعاطي مع متطلبات مواصفات الجودة العالمية، فضلا عن اعتبارات البعد البيئي ومعايير العمل الدولية، وكلها امور قد تضعف من القدرة التنافسية وتحول دون الاستفادة من برتوكول النفاذ الي الأسواق [26] .

4. **اتفاق الملكية الفكرية:**

يخدم هذا الاتفاق مصالح الدول المتقدمة التي تمتلك التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ويؤثر سلبيا علي الصناعة المصرية التي تعتمد علي استيراد التكنولوجيا من الخارج بأسعار مرتفعة مما يؤثر علي عملية البحث والتطوير ويشكل تحديا امام الصادرات المصرية.

**9.مفهوم وأهداف وأليات تحديث الصناعة**:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ( UNIDO) تحديث الصناعة بـأنه " *عملية تحسين مستمرة تم تصميمها لإعداد وتجهيز المنشآت وما يرتبط بها لظروف التجارة الحرة حيث تتضمن عملية التحديث تحقيق التنافسية من حيث السعر والجودة والابتكار لتتمشي مع تطورات التكنولوجيا والأسواق"* .

ويهدف أي برنامج لتحديث الصناعة إلي تحقيق النمو الاقتصادي وتسهيل التكامل الإقليمي صناعيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسهيل اندماج تجارة الدول النامية والاقتصادات الناشئة في الاقتصاد الدولي من خلال زيادة قدرات الصناعات المحلية علي توليد القيمة المضافة والتنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات وخلق فرص العمل.

ويركز مدخل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من خلال تقديم المساعدات الفنية علي تحديث الصناعة من خلال:

1. تمكين المنشآت الصناعية من تحديث قدراتها الإدارية والتكنولوجية والإبداعية.
2. تحسين الطاقات الفنية ودعم مؤسسات الأعمال.
3. تحسين الإطار التشريعي وبيئة الأعمال لتمكين المنشآت الصناعية للقيام بزيادة الإنتاج والمبيعات.

**9-1. استراتيجيات تحديث الصناعة:**

يعتمد دور برنامج تحديث الصناعة المصرية عند تنفيذه علي الانتقال من مرحلة الصناعات التجميعية إلي مرحلة الصناعات المتكاملة و التركيز علي الصناعات المغذية علي أساس أنها المحرك الرئيسي لعملية التنمية في دول كثيرة وتطوير الهيكل الصناعي المصري من خلال زيادة الأهمية النسبية لقطاع السلع الرأسمالية والحد من تصدير المواد الخام والعمل علي تحويلها لسلع نصف مصنعة أو تامة الصنع.(Mubarak, Amin, 2002 )

يقوم برنامج تحديث الصناعة على أربعة استراتيجيات رئيسية هي:

1. تشخيص شامل لاستراتيجية التحديث وتشمل:
   - تحليل المصادر الخارجية للتنافسية.
   - تحليل أسواق المنتجات ووضعها الاستراتيجي.
   - تشخيص المهارات الإدارية والأبعاد الاجتماعية.
   - تشخيص القدرات الفنية والجودة بما فيها ما يتعلق بالبيئة والطاقة.
   -تشخيص النواحي المالية.
2. اختيار استراتيجيات التحديث.
3. صياغة وتمويل خطة التحديث.

4. تنفيذ ومتابعة خطة التحديث.

يمكن تلخيص استراتيجيات تحديث الصناعة في الشكل التالي:

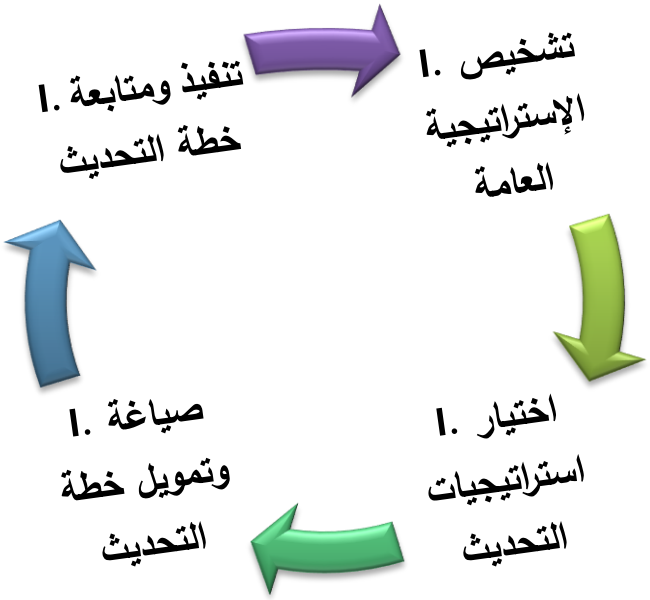


**9-2. النتائج التي يتعين أن يحققها برنامج تحديث الصناعة [27]:**

1. تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرات الإدارية والمهارات التسويقية للمنشآت الصناعية.
2. تخفيض تكلفة الإنتاج.
3. نمو الناتج الصناعي وزيادة القيمة المضافة الصناعية.
4. زيادة حصة السوق المحلي وتقوية الروابط عبر أولويات سلسلة القيمة.
5. تعزيز القدرات التصديرية وزيادة التدفقات النقدية من عمليات التصدير.
6. زيادة الاستثمارات والتشغيل في المنشآت المستفيدة من برنامج تحديث الصناعة.
7. اكتساب الخبرة الفنية من خلال تعزيز قدرات الخبراء المحليين وتعزيز القدرة الفنية لمقدمي الخدمات في مجال تحديث الصناعة.
8. تقديم التوصيات في شان اليات التمويل الجديدة لتطوير وتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
9. تفسير السياسات والاستراتيجيات وبيئة الأعمال المناسبة اللازمة لنشأة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
10. تعزيز القدرات المؤسسية وادارة السياسات للشركاء الرئيسيين ذوو الصلة ببرنامج تطوير وتحديث الصناعة.

**9-3. أثار برنامج تحديث الصناعة:**

يحقق برنامج تحديث الصناعة اثارا ايجابية تشمل:

1. توليد الدخل.
2. خلق فرص العمل.
3. نمو الصادرات وتنويع الأسواق.

4. زيادة الاستثمارات.

**4-9. محاور برنامج تحديث الصناعة المصري[28]:**

يتضمن برنامج تحديث الصناعة المصرية المحاور التالية:

**1-4-9. محور تهيئة المناخ الملائم لتحقيق الكفاءة الصناعية:**

يهدف هذا المحور إلي تحسين المناخ الصناعي في مصر عن طريق مجموعة متنوعة من الإجراءات منها:

- توفير الدعم الفني اللازم لعملية التحديث وتحقيق اهداف التنمية الصناعية مع اتاحة قاعدة معلومات متطورة عن الصناعة المصرية.
- تنمية قدرات جمعيات رجال الأعمال لتشجيعها على دعم المؤسسات الخاصة في مجالات المساعدة الفنية والمعلومات والتدريب.
- تشجيع المنظمات الخاصة وغير الحكومية على القيام بدور فعال في مجالات تنفيذ نظام الجودة المصري ونقل التكنولوجيا.
- مساعدة المنظمات التي لا تهدف الي الربح على تطوير القدرات الإدارية والفنية للصناعات الصغيرة في مناطق توطينها.
- تحفيز النظام المصرفي علي خلق وتنشيط اليات التمويل المنافسة.

**2-4-9.محور تنمية القدرات التنافسية والتكامل بين المشروعات:**

يهدف هذا المحور إلي رفع مستويات الكفاءة والقدرة التنافسية من خلال:

- المساعدة على رفع القدرات التنافسية للمشروعات الصناعية من خلال تطوير هيكلها التنظيمي والتكنولوجي ومواردها البشرية.
- تدعيم القدرة الفنية والإدارية للمشروعات الصناعية.
- تدريب العمالة وتطوير انظمة التسويق.
- تدعيم أنشطة البحوث والتطوير داخل الشركات.
- الترويج للاستثمار في حماية البيئة وترشيد استخدامات الطاقة والموارد المحلية.

**3-4-9.محور خلق ظروف التحول التدريجي في سلوكيات ومفاهيم رجال الأعمال:**

يهدف هذا المحور إلى تغيير مفاهيم وسلوكيات مجتمع الأعمال لتتفق مع متطلبات التحديث والتطوير والقدرة التنافسية عن طريق:

- التعرف على الشركات ذات الممارسة المتميزة في مصر والخارج ودعم نشر المعرفة الخاصة بمصادر قدرتها وكفاءتها الإنتاجية بين مجتمع رجال الأعمال.
- دعم انشطة النماذج التطبيقية على مستوي المشروع لبيان المردود المرتفع للاستثمار في المقومات الديناميكية للتنافسية ومنها عناصر الجودة الإنتاجية والابتكارية والتسويق والتدريب.

## 10.دورالمؤسسات الصناعية في تحديث وتطوير الصناعة في مصر.

هناك عدة مؤسسات تقوم بدور هام في تحديث وتطوير الصناعة المصرية منها:

### 1. مركز تحديث الصناعة:

تم تأسيس مركز تحديث الصناعة (IMC) بمرسوم رئاسي في ديسمبر 2000 لإعطاء قوة دفع لصناعة مصرية حديثة، حيوية، تنافسية ومستدامة. ويهدف ذلك الى دعم المؤسسات الصناعية، وخلق بيئة أعمال مواتية للقطاع الصناعي، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أن يكون المركز المنظمة الرئيسية التي تعمل على تحديث الصناعة، مساهمة في نمو اقتصادي مستدام لمصر، دعم المشاريع الصناعية المستهدفة سواء بصورة فردية وقطاعية، وفقا لخطة تطوير المؤسسة من خلال برامج شاملة تهدف إلى النمو المستدام.

جنبا إلى جنب مع المجتمع الصناعي المصري، يقوم مركز تحديث الصناعة بتشكيل شراكة بين القطاعين العام والخاص تتكون من ممثلين مختلفين عن القطاع العام مثل وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات التابعة لها ذات الصلة الى جانب القطاع الخاص، على سبيل المثال: في اتحاد الصناعات المصرية، المجالس التصديرية وجمعيات المستثمرين، كل مع مسؤولياته ذات الصلة.

### 2. هيئة التنمية الصناعية:

أنشأت الدولة هيئة التنمية الصناعية بموجب القرار الجمهوري رقم 350 لسنة 2005لتنفيذ السياسات الصناعية وتشجيع الاستثمارات في قطاع الصناعة، تصميم السياسات الصناعية والأليات الضرورية للتنسيق وربط متطلبات التنمية الصناعية بمراكز البحث العلمي والتكنولوجيا.

### 3. مصلحة الرقابة الصناعية:

تقوم هيئة الرقابة الصناعية بالتفتيش الدوري والمستمر علي نظم الجودة بالوحدات الإنتاجية وتقديم المشورة الفنية اللازمة واجراء أي تعديلات مطلوبة علي نظم الجودة. تقوم الهيئة بالتفتيش على مراحل الإنتاج المختلفة حتى مرحلة الإنتاج النهائي. تتأكد الهيئة من ان المنتجات مطابقة للمواصفات القياسية المصرية.

### 4. الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة: -

هي المرجع القومي المعتمد والجهة الرسمية الوحيدة في مصر المنوط بها القيام بجميع أنشطة إعداد وإصدار المواصفات القياسية المصرية فضلاً عن أنشطتها المختلفة في مجال توكيد الجودة وتقييم المطابقة للمنتجات والاختبارات والمعايرات الصناعية بهدف رفع جودة المنتجات المصرية بما يجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية والمحلية وكذلك حماية المستهلك والبيئة.

## 11- مقارنة تجربة كوريا الجنوبية وتجربة مصر في التصنيع، ولماذا تقدمت كوريا ولم تتقدم مصر؟

بدأت كوريا الجنوبية تجربتها في التصنيع في ستينيات القرن العشرين، تقريبا في نفس الوقت الذي بدأت فيه مصر تجربتها في التصنيع، إن لم يكن بعدها، إلا أن كوريا احرزت تقدما معتبرا وذلك بسبب اهتمامها بنظام تعليمي يخدم الصناعة، بينما ظل نظام مصر التعليمي مترنحا ولم يرق للمستوي المطلوب لرفع كفاءة التصنيع وتلبية متطلباته.

اهتمت كوريا الجنوبية بالتصنيع من أجل التصدير ولم تعتمد فقط على قوي السوق وانما استخدمت برامج تنمية الصادرات للسلع والمنشآت والأسواق وكان هناك تواصل يومي بين الحكومة والشركات المصدرة لتنفيذ برامج تنمية الصادرات.

اتسم النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية بالسرعة خلال الخمسة وأربعون عاما الماضية وهي الفترة التي اتسمت بتسارع وتيرة التصنيع بها، حيث استطاعت كوريا الجنوبية تحقيق معدلات معتبرة للنمو الاقتصادي مع انخفاض كبير في عدد الفقراء وانخفاض نسبة الفوارق بين الأفراد في المجتمع. وصل معدل النمو المركب في كوريا الجنوبية خلال الفترة من 1960- حتي 2002، 7.5 في المائة. مع بداية الستينيات من القرن العشرين، تحولت الحكومة الكورية الجنوبية من سياسة الإحلال محل الواردات إلى التوجه نحو التصدير حيث تم تبني سياسات لإصلاح التجارة وتنمية الصادرات، تقديم دعم مباشر للصادرات، تقديم اعفاءات ضريبية وقروض بأسعار فائدة مخفضة للمصدرين. تميز تدخل الحكومة الكورية الجنوبية بالحزم مع رسم سياسات مفصلة عن المنتجات التي يتم تصديرها والأسواق التي يتم التصدير اليها والمنشآت التي تقوم بالتصدير، تزامن مع كل هذه الإجراءات، حماية الصناعات الناشئة. ترتب علي نجاح سياسات التصدير تحسن الأداء التصديري حيث زادت نسبة الصادرات الي الناتج القومي الإجمالي من 6 في المائة عام 1962 إلي 30 في المائة عام 1973، كما زادت نسبة الصادرات الصناعية إلي اجمالي الصادرات من 20 في المائة عام 1962 إلي 84 في المائة عام 1973[29].

تبنت كل من مصر وكوريا الجنوبية خلال الخمسة عقود الماضية سياسات للتنمية الصناعية تشابهت ظاهريا في كثير من الأوجه، إلا أن نتائجها اختلفت اختلافا جوهريا نتيجة اختلاف تفاصيل هذه السياسات وطريقة تطبيقها. لعل أفضل ما يوصف به اداء التنمية الاقتصادية في مصر على مدار الخمسين عاما الماضية هو انه اداء "متواضع" ولعل أبلغ الأدلة هو مقارنة وضع كل من مصر وكوريا الجنوبية. لقد بدأت كوريا الجنوبية التنمية مصحوبة بتوقعات تنموية ضئيلة وغير مبشرة إلا أنها تخطت مصر بمراحل يصعب تخيلها على الرغم من أن تجربة التنمية في كل من مصر وكوريا بدأت تحت قيادة الدولة ـ إلا أن قيادة الدولة في كوريا الجنوبية حققت تنمية صناعية ناجحة نتيجة بزوغ قطاع صناعي على درجة عالية من التنوع والتنافسية العالمية، بينما كانت التنمية الصناعية في مصر متباطئة في ظل قطاع صناعي بحاجة مستمرة للحماية لإبقائه علي قيد الحياة [30].

**تطور القيمة المضافة الصناعية لكل من مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة من 1970 -2014:**

| الدولة- السنة | مصر | كوريا الجنوبية |
|---|---|---|
| 1970 | 21.7 | 26.7 |
| 1975 | 17.8 | 26.7 |
| 1980 | 13.7 | 26.7 |
| 1985 | 15.1 | 26.7 |
| 1990 | 18.1 | 31.8 |
| 1995 | 17.4 | 22.5 |
| 2000 | **18** | 17.7 |
| 2005 | **17.3** | 19 |
| 2006 | 17 | 19.5 |
| 2007 | 16.1 | 20 |
| 2008 | 16.3 | 20.5 |
| 2009 | 16.6 | 22.1 |
| 2010 | 16.9 | 21.9 |
| 2011 | 16.5 | 21.9 |
| 2012 | 15.8 | 21.9 |
| 2013 | 15.6 | 22.1 |
| 2014 | 16.4 | 21.3 |

Source: United Nations. 2007.Industrial Development for the 21th Century: Sustainable Development Perspectives, Department of Economic and Social Affairs, pp306-307.

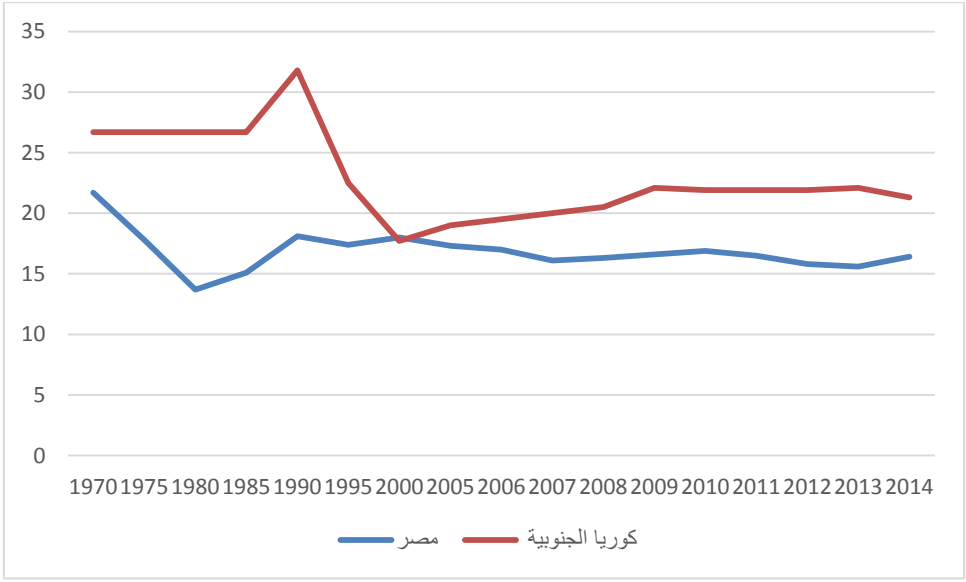

**بعض المؤشرات للمقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية**

| بيان | مصر | كوريا الجنوبية |
|---|---|---|
| الناتج القومي الإجمالي ( مليون دولار) | **1.092.634** | **1.848.518** |
| الصادرات السلعية ( مليار دولار) | **20.88** | **534.5** |
| معدل الفقر | **25.2** | **14.6** |
| معدل البطالة | **12.8** | **3.5** |
| معدل الأمية | **26.2** | **2.1** |

**المصدر: Wikipedia**

**المصدر: *World Fact Book of the United States Central Intelligence Agency***

**12.مستقبل التصنيع في مصر:**

ليس لدي مصر خيارات للتنمية سوي التصنيع. والتحول نحو التصنيع ليس امرا جديدا على مصر فقد بدأته قبل دول عديدة تعد الأن في مصاف الدول الرائدة في مجال التصنيع مثل كوريا الجنوبية. لابد ان نعترف أن ظروف العالم قد تغيرت الأن عنها في بدايات الخمسينيات والستينيات عندما كانت الدول تستطيع تبني استراتيجيات للإحلال محل الواردات من خلال رفع سقف التعريفة الجمركية لحماية صناعاتها المحلية، هذا الخيار لم يعد متاحا لأي دولة الأن – خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا بمنظمة التجارة العالمية- حيث تلتزم الدولة بمستوي معين من التعريفة لا يمكن تخطيه وفق التزاماتها كعضو في منظمة التجارة العالمية. على الجانب الأخر، صار تبني استراتيجية التصنيع للتصدير امرا صعبا هو الأخر والسبب في ذلك حدة المنافسة الدولية في أسواق أصبحت متاحة للجميع كل حسب مهارته في انتاج سلع ذات جودة مرتفعة بتكلفة أقل مع القدرة على الالتزام بمواعيد تسليم صارمة في ظل تغير سلسلة القيمة العالمية حيث لا يوجد خيار للتخزين وانما يتم الإنتاج حسب الطلب.

إن مستقبل التصنيع في مصر مرهون بفهم قواعد النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من جانب، ومن جانب اخر التعامل بجدية مع التحديات الداخلية التي تعوق تطور التصنيع في مصر وعلى رأسها ضعف التعليم في كافة مراحله، وضعف التكنولوجيا، وانخفاض الإنتاجية، والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات في استخراج التراخيص الصناعية، وعدم كفاءة القطاع العام، وتوقف العديد من المنشآت الخاصة عن الإنتاج لأسباب مختلفة.

**13.النتائج والتوصيات:**

لم يحقق التصنيع في مصر نموا مستمرا لفترات طويلة حيث تميز دائما بالنمو ثم التراجع وبالتالي لم يحدث التراكم والتطور المطلوب ولم تحدث طفرة في الصادرات الصناعية المصرية لعدة أسباب منها انخفاض جودة المنتجات المصرية، نقص الخبرة التسويقية والمهارات الإعلانية وانخفاض المغرفة لدي رحال البيع، ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة زيادة الضرائب، انخفاض مستوي الاستثمارات في البحوث والتطوير، انخفاض المرونة السعرية للطلب على الصادرات المصرية ، حتى مع تخفيض قيمة العملة المحلية، زيادة حدة المنافسة الدولية وأخيرا ، انخفاض الإنتاجية مقارنة بالدول المنافسة (Hawash, 2007 )

كما لم تتحقق التنمية بمفهومها الشامل الذي تناوله الباحث أعلاه، حيث نسبة الفقر في مصر حوالي 28% ، ونسبة البطالة نحو 13% ، فضلا عن وجود تفاوت في الدخول بين الطبقات..

بناءا عليه ينتهي هذا البحث إلي أهمية التصنيع في مصر وأنه بات من الضروري ازالة كل معوقات التصنيع و يقترح الباحث التوصيات التالية لتنمية التصنيع وتحقيق التنمية الشاملة في مصر:

1. السيطرة على الزيادة المستمرة في السكان الأمر الذي يمثل ضغطا على الموارد ويحول دون شعور غالبية المواطنين باي أثر للنمو الاقتصادي.
2. الاهتمام بالتعليم عامة والتعليم الفني خاصة. بدون تعليم فني جيد لن تكون هناك عمالة مدربة وبالتالي لن يكون هناك تصنيع.
3. تبني استراتيجية تنافسية للصناعة المصرية تقوم علي تحسين الإنتاجية من خلال الاستثمار في البحوث والتطوير خاصة في التكنولوجيا العالية التي تضمن زيادة القيمة المضافة وبالتالي زيادة الدخل ومستوي المعيشة.
4. العمل علي خلق مناخ ملائم للاستثمار الصناعي من خلال تعديل التشريعات واللوائح المتعلقة بالسياسات الضريبية والجمركية واسعار فائدة القروض الصناعية والتوسع والتنوع في حوافز الاستثمار خاصة للصناعات عالية التكنولوجيا وكثيفة العمالة واعفاء الألات والمعدات وقطع العيار اللازمة للمشروع الصناعي من الرسوم الجمركية ومراجعة اسعار الخدمات ( بنك مصر، النشرة الاقتصادية، 2002).
5. تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج الصناعي من خلال تنمية الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يمثل كل منهما قاطرة مسيرة مصر نحو التكامل الإقليمي والدولي.
6. تحقيق الإنتاجية الصناعية من خلال سياسات وبرامج مصممة بعناية تهدف لتعزيز تنافسية الصناعة.
7. تحقيق تحول تدريجي في هيكل الصناعة من صناعات تعتمد على الموارد والتكنولوجيا البسيطة إلى صناعات تعتمد على التكنولوجيا المتوسطة والمرتفعة.
8. التركيز على الصناعات التي تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية.

9. إعادة النظر في أداء شركات القطاع العام، اما بضخ استثمارات فيها لتشغيلها أو بعرضها للخصخصة.
10. الإفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بحوافز الاستثمار والتصنيع.

**المراجع**:


1. مراجع باللغة العربية:

- محي الدين، عمرو. 1978. تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل، في استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 181.

- أمين، جلال.2012. قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي حتي حسني مبارك، دار الشروق، القاهرة، مصر.
- محي الدين، عمرو. 1978. تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل، في استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 181.
- المرجع السابق.
- بطرس ، صليب 2005. حوار حول التنمية الاقتصادية مع ولت ويتمان روستو، ص ص6-7، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القراءة للجميع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- بسيوني، ضيف أمال.2015. نحو استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي المصري في مواجهة تحديات المنافسة الدولية، الفصل الأول، مقومات وخصائص الصناعة المصرية، ص33، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- محي الدين، عمرو. 1978. تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل، في استراتيجية التنمية في مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 185.

- السعيد، مصطفي. 1978. التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية واستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص ص214-215.

- النجار، سعيد.1991. نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، ص178 ص 179، دار الشروق، القاهرة.
- الجريدة الرسمية- العدد 24 تابع(أ) في 11 يونيه 1998.

- الجريدة الرسمية-العدد 3 (مكرر) في 17 يناير 2015.

- عبدالرحمن، حلمي ابراهيم. 1990.التصدير الصناعي كمؤثر للتطور التكنولوجي والتنمية في مصر بالمقارنة مع عدد من الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان421، 422، السنة الحادية والثمانون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو، اكتوبر 1990، ص 406، ( من كتاب د. امال ضيف بسيوني، نحو استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي المصري في مواجهة تحديات المنافسة الدولية، ص ص80-81).

- خير الدين،هناء واخرون: السياسة الحمايية وتأثيرها علي تشجيع انتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعي في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العددان 415، 416، يناير-أبريل، السنة الثمانون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1989، ص 56، ص 57. ( من كتاب د. امال ضيف بسيوني، نحو استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي المصري في مواجهة تحديات المنافسة الدولية، ص ص81-82).

- بسيوني، ضيف امال ، نحو استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي المصري في مواجهة تحديات المنافسة الدولية، ص ص81-82.
- بنك الإسكندرية: جولة أوروجواي والتصنيع في مصر، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة، 1992،ص100،(من كتاب د. بسيوني، ضيف امال ، نحو استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي المصري في مواجهة تحديات المنافسة الدولية، ص83،ص 84).
- مبارك، أمين. 2002. تحديث الصناعة المصرية، ص 18، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد رقم 175، مؤسسة الأهرام.
- بسيوني، ضيف امال ، نحو استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي المصري في مواجهة تحديات المنافسة الدولية، ص 87.
- المرجع السابق.
- سميحة السيد فوزي: ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، العددان، 415، 416، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير، ابريل،1989، ص 231، ص 232.

- بسيوني، ضيف أمال.2015. نحو استراتيجية لتنمية القطاع الصناعي المصري في مواجهة تحديات المنافسة الدولية، الفصل الأول، مقومات وخصائص الصناعة المصرية، ص96، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، ص ص17-18، السنة الخامسة والأربعون، العدد الثاني، 2002.

- الحداد، أميرة.2012. مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع، شركاء التنمية بحوث واستشارات، ص ص2-3.

2. مراجع باللغة الإنجليزية:


- Hawash, Ronia.2007. Industrialization in Egypt: Historical Development and Implications for Economic Policy, Faculty of Management Technology, German University in Cairo, Working Papers Series, WP.no.1. p.2.
- Todaro P.Michael.1997.Economic Development, Glossary, p.698, six edition, New York University, Longman.
- Previous reference.
- Previous reference.
- Mobarak, Amin.2001. The Challenges of Sustainable Industrial Development in Egypt: A country Paper for World Summit on Sustainable Development (WSSD), UNIDO, p.4.
- Ministry of Trade and Industry, Egypt's Industrial Development Strategy: Industry the Engine of Growth.
- Loewe, Markus. 2013. Industrial Policy in Egypt 2004-2011, German Development Institute, pp.7-8.
- UNIDO: Industrial Upgrading and Modernization Program.
- United Nations.2007.Industrial Development for the 21th Century: Sustainable Development Perspectives, Department of\Economic and Social Affairs, pp306-307.